فاني ذاهب لان الخبران لايتقدم عليها فكذلك معموله فان كان الفاضل والحال نحو هذه مفعولا مركبا
نحو اما زيد فاني ضارب امتنعت المسئلة عند الجمهور اذ لا يجوز ان يكون العامل اما لانها لا ينصب المفعول
الصريح ولا ما بعد الفا لان معمول خبران لايتقدم والمبرد اجاز وجعل الاعمال للخبر والمصنف تابع في ذلك
والحاصل ان الراجح عند الجمهور من الاقوال الثلاثة التي حكاها المصنف هو القول الثالث المفصل
مع حمل الظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولات لاما مطلقا وهذه الضمة لا بعد قولا دا بعا
وانما هي تقييد لمحل الخلاف والقول الثاني الذي حكاه المصنف انه معمول الفعل المحذوف مطلقا هو مذهب
الكوفيين عدوا ذلك الى الاسما الصريحة ووصوها باما قوله الالفيه اذا امتناع بوجود هكذا
عبارة الناس بالدال وبه عبر في العمده وشرحها وعبر في التسهيل بوجوب مالما واسعر به ابو حيان
وعبر في شرح الكافيه بثبوت قوله الالفيه والكافيه التخصيص قال في شرح العمدة تحاحص فلان
فلانا على الشي اذا رغبه في فعل وحذره من تركه فاذا قيل خصصته به لتشديد دل على تاكيد الحث
والمبالغه في التحريض فلذلك قيل حروف التخصيص لا حروف الحض قوله الالفيه الا اي المخففه قال ابن
قاسم هي حرف عوض وذكره لها مع حروف التخصيص يحتمل وجهين احدهما ان يريد به انها تكون للتخصيص
في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذه الموضع انها تكون للعرض والثاني ان تكون ذكرها مع ادوات
التخصيص لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل لا لان المقصود بها العرض انتهى قلت الذي دعى ابن قاسم
الى ذلك قول الناظم في الكافية الشافيه واذكر الا في كالا ان بها عرض قصد وخصها بالفعل حيث ما يرد وقولها
في شرحها والحق بحروف التخصيص في الاختصاص بالفعل الا المقصود بها العرض لكنه في التسهيل قال فقد ذكر
حروف التخصيص الاربعه وقد تغني عنهن لو والا شرحه ابو حيان مقرا عليه واصرح من ذلك عبارته
في العمده فانه ذكر الاحرف الاربعه ثم قال والا في بعض مواضعها وقال في شرحها حروف التخصيص
خمسة فذكر الاربعه ثم قال ما نصه ومن حروف التخصيص عند سيبويه الا الصالحه وضعها لها
كقوله تعالى الا تتقون وقول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا اراد الله الا يرونى قال احترزت
بقولي في مواضعها من الاستفتاحية ومن المقتضية تمنيا ومن المقتضية توبيخا ومن التي يقصد
بها التقرير ومن الوارده بمجرد الاستفهام عن النفي ثم قال بعد فالاحرف المقتضية تخصيصا
مختصة بالافعال مستحقة للتقدير انتهى فلا شي ابين من هذا الشرح وقد جمع ابن هشام الثاني
المغني بين ورودها للعرض والتخصيص وذكرها في الجامع من ادوات التخصيص واما ابن الحاجب
فلم يذكرها في الكافيه بل اقتصر على الاحرف الاربعه قوله الكافيه التنبيه الا لم يذكروهن للاستفتاح

٢

مع ان فيها اشهر لكن عبارة المغني تدل على تصوير ما في الكافية فانه قال الا على خمسة اوجه احدها
ان يكون للتنبيه فيدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيثبتون
ويعلمون معناها وافادتها التحقيق من جهة تركبها بالهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت
على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر انتهى واقول ان كلام النحويين المغني مخدوش من وجهين
احدهما ما زعمه ان هذه مركبة والمنقول خلافه قال ابن في شرح الكافيه الا المقصود بها العرض
مركبة من لا والهمزة واما الا المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة هذه عبارته الثاني ظاهر كلامه
ان التنبيه والاستفتاح متلازمان لا ينفك احدهما عن الاخر حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح
مكانها والمنقول خلاف ذلك قال ابن مالك في التسهيل وقد يعرى التنبيه الى الا واما وهما للاستفتاح
قال ابو حيان في شرحه في قوله وقد يعرى اشعار بالقلة يعني ان الاكثر ان يكونا للاستفتاح مطلقا سوا
قصد مع ذلك تنبيه او لم يقصد انتهى فانت ترى كيف صرحا بانهما معنيان مستقلان وان الاستفتاح
قد ينفك عن التنبيه وان كونهما للاستفتاح اكثر من كونهما للتنبيه وذلك بما يقوى الاعتراض على ابن
الحاجب قال في اهماله المعنى الاكثر الاشهر واقتصاره ما هي فيه قليل ثم رايت ابن جني قال في خصائصه
من جملة الادلة قولك الا قد كان كذا وقول الله سبحانه وتعالى الا انهم يثنون صدورهم قال هذه
فيها سببان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا حصلت افتتاحا لا غير وصار التنبيه
فيها لما دونها وذلك نحو قوله تعالى الا يسجدوا وقول الشاعر الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك
من برق كريم وله وما بالي فيها جميع ما ذكر في الا قوله وها زاد في التسهيل ويا قوله واي اثبات
بعد الاستفهام ضعفه ابن هشام في المغني وعده من تفردات المصنف والذي ذكر الناس
انها كنعم سواء قوله واجعل لتصديق المخبر كذا في التسهيل فيرادفه ابو حيان وزاد انها لا تجي
بعد الاستفهام وضعفه ابن هشام في المغني ورجح القول بانها كنعم سواء ولذا جزم بذلك
في خبر ولم يحك فيها خلافا على ما جزم به المصنف قوله ومامع اذ ومتى وي واين وان شرط
يراد ايضا مع ايان سوطا ذكره في التسهيل قال ابو حيان وزعم بعضهم انها لا تزاد معها وليس
بصحيح اذ قد جا السماع بذلك قال فايان ما يعدل به الريح تنزل قوله ولا مع الواو وبعد النفي
قبل من ذكر هذا ولهذا لم يرده ابن هشام في المغني في اماكن زائده لا وقد تعقبه بعضهم بانها
تفيد حسد بمعنى على طريق التاسيس لا التاكيد فلا تكون زايدة فانك اذا قلت ما جاني
زيد وعمرو افادت نفي الحكم على جهة الاجماع حكاه ابن القواس في شرحه قوله وقلت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)